الأمم المتحدة

S/PV.4450

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٤٥٠**

الأربعاء، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الساعة ٠٥/١٨

نيويورك

الرئيس:	السيد كونجول	(موريشيوس)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	سنغافورة	السيد هاو لب تشينغ
	الصين	السيد تشن شو
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيدة دي آشون
	الكاميرون	السيد بلينغا - إبوتو
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	المكسيك	السيدة لاخوس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة بين إريتريا وإثيوبيا

التقرير المرحلي للأمين العام بشأن إثيوبيا وإريتريا (S/2001/1194)

02-21444 (A)
0221444

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين إريتريا وإثيوبيا

التقرير المرحلي للأمين العام بشأن إثيوبيا وإريتريا (S/2001/1194)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2001/1194، التي تتضمن نص التقرير المرحلي للأمين العام بشأن إثيوبيا وإريتريا.

وبعد المشاورات فيما بين أعضاء مجلس الأمن أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى جميع قراراته وبيانات رئيسه السابقة المتعلقة بالحالة في إثيوبيا وإريتريا، ويرحب بالتقرير المرحلي للأمين العام المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (S/2001/1194).

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة إثيوبيا وإريتريا واستقلالهما وسلامتهما الإقليمية. ويعيد المجلس كذلك تأكيد تأييده القوي لاتفاق السلام الشامل بين حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية وحكومة دولة إريتريا الموقع في الجزائر العاصمة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1183)، والاتفاق الذي سبقه لوقف الأعمال القتالية (S/2000/601) الموقع في الجزائر في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ والمشار إليهما معا من الآن فصاعدا باتفاقي الجزائر. ويعيد المجلس تأكيد التزامه الثابت بالإسهام في إتمام عملية السلام.

"ويتطلع مجلس الأمن إلى قيام لجنة ترسيم الحدود بتعيين خط الحدود الذي يكون نهائيا وملزما. ويشدد المجلس على أنه وفقا للمادة ٤-١٥ من اتفاق السلام الشامل (S/2000/1183) الذي يحظى بالدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي، فقد التزم الطرفان بالقبول التام بخط الحدود الذي تعينه لجنة ترسيم الحدود.

"ويلاحظ مجلس الأمن أن الحالة في المنطقة الأمنية ظلت هادئة وأنه جرى الحفاظ على التقدم الكبير المحرز حتى الآن في إطار عملية السلام، رغم المسائل التي لا تزال معلقة.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد تأييده القوي لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ويدعو الطرفين إلى التعاون الكامل معها.

"ويلاحظ مجلس الأمن أن البعثة أثبتت أن شتى الادعاءات الصادرة في الفترة الأخيرة عن الطرفين، ولا سيما ما يتعلق منها بالحشد العسكري في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها على الشمال، لا أساس لها من الصحة. ويرحب مجلس الأمن بتقليل الطرفين في الآونة الأخيرة من استخدام البيانات الرنانة ويشجعهما على مواصلة التخفيف من حدة التوتر والالتزام بقدر أكبر من المرونة في نهجهما إزاء عملية السلام.

"ويلاحظ مجلس الأمن أن إريتريا بدأت تسمح للبعثة بزيارة بعض المواقع في المنطقة المتاخمة الواقعة على شمال المنطقة الأمنية بعد إخطار مدته

٢٤ ساعة، ويدعو مرة أخرى إريتريا إلى منح البعثة ما تحتاجه من حرية كاملة في التنقل في هذه المنطقة لكي يتسنى بالخصوص رصد عملية إعادة نشر إريتريا لقواتها مما ييسر الرد بسرعة على أية ادعاءات، ويسهل بالتالي الثقة المتبادلة.

”ويكرر مجلس الأمن نداءه إلى إريتريا للإعلان عن عدد أفراد المليشيات والشرطة التابعين لها داخل المنطقة الأمنية وقوتهم وأماكن انتشارهم وإلى الامتناع عن نشر أفراد قريبا من الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية، مما يسهل الثقة المتبادلة.

”ويكرر مجلس الأمن كذلك نداءه إلى إريتريا لإبرام اتفاق مركز القوات مع الأمين العام ويشير المجلس في هذا الصدد إلى أن اتفاق مركز القوات النموذجي المبين في القرار ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ مازال ساريا.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالمعلومات التي قدمتها إثيوبيا فيما يتعلق بالألغام ويدعو إثيوبيا إلى تزويد البعثة بمزيد من التفاصيل عن أنواع الألغام المستخدمة في المنطقة الأمنية والمناطق المتاخمة لها، وكذلك بمعلومات أكثر دقة عن حقول الألغام التي أزالت منها القوات المسلحة الإثيوبية الألغام بالفعل، وذلك لتسهيل عودة المشردين داخليا إلى ديارهم وتيسير أعمال تعيين خط الحدود التي ستبدأ قريبا.

”ويعرب مجلس الأمن عن أسفه لعدم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بإنشاء خط مباشر للبعثة للطيران على ارتفاع عال بين أسمرة وأديس أبابا. ويلاحظ مع بالغ الأسف أن خط الطيران الحالي المتاح للبعثة بين العاصمتين تترتب عليه آثار أمنية ومالية وآثار تتعلق بالنقل والإمداد. ويدعو المجلس مرة أخرى الطرفين إلى العمل مع الممثل الخاص للأمين العام بروح من التوافق من أجل تسوية هذه المسألة بما يخدم مصلحة الجميع.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة تدابير بناء الثقة، ويدعو الطرفين إلى الإفراج عن جميع أسرى الحرب المتبقين، والإفراج عن جميع الأشخاص الآخرين المعتقلين نتيجة للصراع المسلح، وإلى إعادتهم دون شروط ودون مزيد من التأخير، تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية، ووفقا للقانون الإنساني الدولي ولاتفاقي الجزائر. وفي هذا الصدد يرحب المجلس بعودة ٢٥ أسير حرب إثيوبيا يوم أمس من إريتريا تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية. ويشجع المجلس السلطات والمجتمع المدني في كل من إثيوبيا وإريتريا على معاملة مواطني الطرف الآخر والأشخاص الذين ينحدرون من أصل قومي يعود إلى الطرف الآخر في أراضي كل منهما معاملة إنسانية، خالية من التمييز.

”ويدعو مجلس الأمن الطرفين إلى تقديم المزيد من الإسهامات من أجل الاضطلاع بمسؤولياتهما المالية فيما يتعلق بلجنة ترسيم الحدود، ويعرب عن عزمه دعم عملية التعيين الفعلي لخط الحدود. وهو يتطلع إلى التوصيات التي سيقدمها الأمين العام قريبا في هذا الصدد.

”ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للدول الأعضاء التي قدمت بالفعل تبرعات، ويدعو الدول التي هي في موقف يسمح لها بذلك إلى تقديم مزيد من الدعم لعملية السلام وإلى التخفيف من شدة الحالة الإنسانية والمساعدة على تسهيل عملية التعمير

والتنمية في كلا البلدين، بما في ذلك تقديم إسهامات عن طريق القنوات التالية:

(أ) عملية نداءات الأمم المتحدة الموحدة لعام ٢٠٠٢؛

(ب) صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم عملية السلام في إثيوبيا وإريتريا، وفي ضوء الفقرة ١٣ أعلاه؛

(ج) صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتعيين وترسيم خط الحدود، المنشأ عملا بالقرار ١١٧٧ (١٩٩٨).

”ويؤكد مجلس الأمن اعتزامه النظر في إمكانية إيفاد بعثة إلى البلدين في شباط/فبراير ٢٠٠٢“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2002/1.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.